

تعميم مرتقب يمدد العمل بالسحوبات المصرفية على اساس 3900 ليرة تقاذف المسؤولين كرة رفع الدعم خوفا من إنفجارها... القرار للحكومة!

موريس فتى

موضوعان اساسيان حضرا على طاولة إجتماع المجلس المركزي في مصرف لبنان الذي إنعقد برئاسة حاكم مصرف لبنان رياض سلامة: ملف رفع الدعم والسحوبات المصرفية على سعر 3900 ليرة للدولار .

في المعلومات التي حصلت عليها "النهار"، فقد أعلم حاكم مصرف لبنان الحاضرين انه بصدد إصدار قرار جديد يُمدد العمل بالتعميم 151 الذي صدر عن البنك المركزي في 21 نيسان الفائت والمتعلق بإجراءات استثنائية حول السحوبات بالعملة الاجنبية وطالب من خلال المصارف السماح للمودعين إجراء عمليات السحب على الحسابات بالدولار الاميركي أو أي من العملات الاجنبية بما يوازيه بالليرة اللبنانية وفقاً لسعر السوق المعتمد في المنصة الالكترونية لعمليات الصرافة، أي 3900 ليرة. مفعول هذا التعميم إستمر 6 اشهر من تاريخ صدوره لينتهي في 21 تشرين الاول الحالي، وبالتالي، فقد إتخذ مصرف لبنان قرار تمديد العمل بهذا القرار لمدة 6 اشهر إضافية، ما يضع حدا لكل ما حكي عن إمكان رفع السعر الى 4200 ليرة، كما تؤكد المصادر ان كل ما يحكى عن عودة السحوبات الى سعر 1515 ليرة للدولار، امر غير صحيح، وقرار المصرف المركزي المرتقب في الايام المقبلة يأتي ليوضح هذا الامر .

رفع الدعم...

في سياق آخر، ومن ابرز الملفات التي عرضت للبحث في إجتماع المجلس المركزي لمصرف لبنان ملف رفع الدعم. فهذه الخطوة اصبحت حتمية لكن ضمن آليات يتم وضعها على ان تنفذ على مراحل. بالفعل، لم يعد لمصرف لبنان القدرة المالية على الاستمرار بسياسة الدعم التي إستمرت لسنوات عديدة نتيجة التراجع الكبير للاحتياجات الاجنبية القابلة للإستعمال لتغطية الدعم ، اذ وصلت الى ما يقارب 1.7 مليار دولار فقط لا غير، بعد حسم الاحتياطي الالزامي للمصارف المودع لدى البنك المركزي والذي تقارب قيمته 17 مليار دولار، ما يعني ان المبلغ المتبقى لدى مصرف لبنان يكفي لتغطية 3 اشهر بالحد الاقصى في حال الاستمرار بسياسة الدعم المتبعة حالياً. وتراوح كلفة الدعم شهريا بين 600 مليون و700 مليون دولار.

أمام هذا الواقع، عاد المجلس المركزي ويحث في الخيارات المتاحة لإطالة مدة الدعم بالحد الاقصى، وتم التوافق بين الجميع على ضرورة الطلب من السلطات المعنية وتحديد الوزارات المعنية بملف الدعم واهمها وزارات الاقتصاد والتجارة والزراعة والصحة والطاقة، وضع تصور عملي لألية خفض الدعم تدريجاً. في هذا السياق، علمت "النهار" ان وزارة الاقتصاد بدأت العمل على وضع تصور لخفض حجم السلعة الغذائية المدعومة ما يساهم بتخفيض كلفة الدعم المقدم لهذه السلعة ويبلغ شهريا نحو 210 ملايين دولار، وتسعى الوزارة الى خفض هذه الكلفة بنسبة تراوح بين 35% الى 40%، ما يساهم في إطالة مدة الدعم لما تبقى ضمن السلعة بين شهرين الى ثلاث اشهر اضافية. وتؤكد مصادر وزارة الاقتصاد ان العمل سيركز على شطب بعض السلع المدعومة ضمن السلعة الغذائية التي يمكن إعتبار انها ليس من ضمن الاوليات الغذائية، والإبقاء على السلع الأساسية كالأرز والسكر والمعكرونه والزيت، توازيا مع وضع تصور يهدف لخفض نسبة الدعم تدريجاً. أما بالنسبة لدعم الطحين، فهذا الدعم ليس مشكلة نظرا لكلفته السنوية التي لا تتخطى 150 مليون دولار، وبالتالي، فان هذا الدعم لن يمس به.

في الدواء، نقل نقيب مستوردي الأدوية كريم جبارة أجواء عامة في مصرف لبنان ووزارة الصحة العامة والحكومة تؤكد أن الدعم لن يرفع عن الدواء من دون خطة بديلة تحمي المواطن والنظام الصحي اللبناني. فليس هناك من رفع للدعم بل تخفيف من هذا الدعم وفق خطة بديلة هي قيد الدرس من قبل المعنيين. وبحسب المعلومات "تقوم هذه الخطة" على وضع وزارة الصحة لائحة مفصلة بالأدوية التي يجب الاستمرار بدعومها وتضمن ادوية الامراض المزمنة والمستعصية على ان يستمر مصرف لبنان بدعم هذه الادوية او "الجنيريك" في حال وجد.

أما بالنسبة لدعم المحروقات، وهي الفاتورة الاكبر التي يتحملها مصرف لبنان، فعلمت "النهار" ان سلامة طلب من وزير الطاقة ريمون غجر إتخاذ القرارات المناسبة بهذا الشأن لكون المركزي لا يستطيع الاستمرار بدعم المحروقات بالالوية المتبعة حالياً، خاصة مع إزدياد التهريب الى سوريا. وكان رد من وزارة الطاقة ان قرارا مماثلا يجب ان يحصل على غطاء سياسي وقرار من الحكومة، ولا يمكن للوزير لوحده ان يتحملة، لما له من تبعات إجتماعية. ولا بد من الإشارة الى انه وفي حال رفع الدعم عن المحروقات، من المتوقع ان يرتفع سعر صفيحة البنزين من حوالي 25 الف ليرة الى ما يقارب 70 الف ليرة، بحسب دراسة حديثة للدولية للمعلومات مع الاخذ في الاعتبار ان لا تعديل يطرأ على اسعار النفط عالميا ولا تعديل ايضا بالنسبة للرسوم التي تستوفيها الدولة على الصفيحة وعمولة المحطات واجور النقل والتوزيع ومع إعتقاد 8000 ليرة لسعر الدولار في السوق. عاد سلامة واكد حرصه على تأمين كل المستلزمات الحياتية للمواطنين من ضمن إمكانات مصرف لبنان، مشيراً امام المجلس التنفيذي لاتحاد نقابات موظفي المصارف أن رفع الدعم الشامل عن الضروريات وهي المحروقات والطحين والأدوية والمواد الغذائية فيه الكثير من المغالطات ومصرف لبنان سيستمر في القيام بواجباته على هذا الصعيد بما لا يتعارض مع القوانين. وكان المجلس زار سلامة، وأطلعه على وجهة نظر الاتحاد في ما خص التعميم الصادر عن مصرف لبنان الرقم 154 الذي يعتبره المجلس المدخل إلى إعادة تنشيط القطاع المصرفي. وعن موضوع تقليص العمالة في المصارف بسبب الظروف الراهنة، نفت المجلس إلى أنه أكد لسلامة "ضرورة التزام إدارات المصارف الأصول القانونية عند تطبيق إنهاء عقود مستخدميها"، مشدداً على أن "التعويضات المفروض دفعها للمصرفيين يجب أن تتناسب مع الواقع المعيشي والاجتماعي الصعب، كما أطلعوا الحاكم على واقع العمل في الصندوق التعاضدي لموظفي المصارف. وأعرب سلامة عن تفهمه لمطالب الاتحاد وبخاصة في ما يتعلق بموضوع الصرف، ووعده بمتابعة ملف الصندوق التعاضدي لموظفي المصارف"، كما شدد على أن "تطبيق التعميم الرقم 154 ضرورة ملحة لإعادة استنهاض القطاع المصرفي.